الفصل الرابع

المناهج الدراسية لسوق عمل متغير

الفصل الرابع
المناهج الدراسية لسوق عمل متغير

كثيرة هي الأسباب التي تدعو إلى تطوير المناهج، فمنها ما يرتبط بسوء وقصور المناهج السائدة، ومنها ما يرتبط بالتغيرات التي تطرأ على المجتمع والبيئة أو تلك التي تصيب التلاميذ، أو التي تمس النظام التعليمي ذاته، بحكم تأثير ما يستجد على الساحة التربوية وغيرها كما أسلفنا (المؤثرات الداخلية)، ومنها ما يتعلق بمتطلبات سوق العمل.

وعموما فإن ما يفسر حدوث التطوير والإصلاح في المجال التربوي، هو أن التربية والتعليم نشاط اجتماعي يؤثر فيه المجتمع ويتأثر به، وبما أن المجتمعات تخضع باستمرار للتحول، فإن التربية كذلك لابد أن تتطور وبشكل مستمر، مما يسمح لها بالتكيف مع الاحتياجات الجديدة، ومن هنا يكون من الخطأ الاعتقاد في إمكانية الانتهاء إلى نموذج تام ومثالي للمنهاج، ذلك أن الأنظمة التعليمية تعمل على التلاؤم باستمرار مع التغيرات في الاحتياجات و الناتجة عن تحول المجتمعات إلى صيغ عصرية.

لذا؛ سيكون محور حديثنا في هذا الفصل عن متطلبات سوق العمل في عصر الانفتاح التكنولوجي.

مفهوم سوق العمل :

السوق في معناه العام ما يسمى به المكان الذي توجد فيه بضاعة أو خدمة، لها بائعون ومشترون، والعمل بمعناه العام ما يُؤدَي من خدمات بمختلف أنواعها

المادية منها والمعنوية، والنظرية منها والعملية، التطبيقية المباشرة منها وغير المباشرة، وسوق العمل وفقاً لذلك " اسم المكان الذي يجد فيه العمال أعمالاً مدفوعة الأجر، بينما يجد فيه المستخدمون عمالاً ا رغبين وتحدد فيه الأجور، وتطور مفهوم سوق العمل ليعرف بالعديد من التعاريف ومنها: المكان الذي يجتمع فيه كل من المشترين والبائعين لخدمات العمل، والبائع في هذه الحالة هو العامل الذي يرغب في تأجير خدماته، والمشتري هو صاحب المنشأة أو صاحب العمل الذي يرغب في الحصول على خدمات العمل **(مدحت القريشي، 2006).**

وهناك من يعرف أسواق العمل على أنها مصفوفة أسواق فرعية تامة مصنفة بحسب الحرفة أو الموقع الجغرافي، أذ يسود في كل مكان منها معدل أجر واحد وبضمنها يميل العمل إلى التنقل بحرية من عمل إلى أخر، وبالتالي لا يوجد سوق عمل واحد بل هناك عدة أسواق تتميز عن بعضها بموجب معايير مختلفة تخص القدرة على الحركة جغرافيا ومهنياً **(عادل محبوب، سهام صديق، 2008).**

وعرف(عمرو أحمد، 2012) سوق العمل بأنه : كافه الجهات المستفيدة من كافة الخدمات التي يقدمها المخرج الأكاديمي، أي أن السوق بهذا المفهوم هو مجال للمنافسة الحادة في صناعة الخدمات، وهو بذلك محل للرواج والكساد.

وعرفت **(هالة بن فوزي، 2015)** سوق العمل بأنه: مجال ذو جانبين مرتبطين ومتكاملين، جانب عرض يتضمن قوى بشرية عاملة بمؤهلات ومهارات متباينة ومتفاوتة في مجالات عديدة تختلف من مكان إلى آخر، وجانب طلب من مؤسسات العمل في قطاعات الأعمال (التعليمية، والمصرفية، والهندسية، والصناعية، والتجارية، والإعلامية) في الوطن العربي لمخرجات تعليمية مقدمة من مؤسسات التعليم العالي لإنتاج عدد معين من الخريجين لنوعيات وظائف معينة بمؤهلات ومهارات ومواصفات محددة، للوصول إلى

الأفراد المؤهلين الذين يمكنهم شغل الوظائف بالمواصفات المحددة المطلوبة الملائمة لاحتياجات تلك المؤسسات مقابل مزايا معينة، وكذلك طلب مخرجات في صورة خدمات مجتمعية ومنتجات معرفية.

بينما عرف **(رهيب محمد، 2015)** سوق العمل بأنه" " الفرص الوظيفية المتاحة في القطاعيين الحكومي والخاص، وهو المكان الذي يتيح الفرص الوظيفية لمخرجات كليات المجتمع في مختلف التخصصات.

وتعرف **(فاطمة عطية، 2015)** سوق العمل بأنه: " المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي لا تتحقق فيها عملية التفاعل الديناميكي بين عرض العمل والطلب على العمل، وصولا إلى تحديد المستوى التوازني للأجر الحقيقي وكمية العمل التوازنية، ويساهم هذا السوق في تخصيص الموارد البشرية بين المنشآت والصناعات والمهن والأقاليم للوظائف المختلفة عند معدلات أجر محددة.

ويرى المؤلف من خلال العرض السابق بأن سوق العمل هو واقع حال سيفرض نفسه على المتعلم بعد وصوله لمرحلة معينة في مسيرته التعليمية، تفرض عليه دوما أن يكون متوافقا مع جميع فرضياتها، وطرق النجاح فيها، لذا؛ يمكن تعريفه بأنه: " الوسيلة التي يستطيع من خلالها الخريجون الانخراط في مجال التخصص بصورة فعلية من خلال التواصل مع جميع بيئات المجتمع وبجميع أصنافهم ".